تقويم مشروع الدعم الانتخابي للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء

في اليمن

المقدمة:

- يستهدف هذا التقويم تحليل نتائج مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم العمليات الانتخابية في اليمن خلال الفترة مابين 2004-2006 م بقصد الوصول إلى تحديد مستوى النجاحات المحققة من تنفيذ المشـــروع وما مالم يتحقق تنفيذه والاحتياجات القائمة لدعم الانتخابات في اليمن بما يحقق في نهاية ألمطاف، إيجاد أسس دائمة لانتخابات حرة و نزيهة .

- من حيث مضمون التقويم, فأنة سوف ينصب على أظهار مدى تحقق أهداف مشروع الدعم وعلى النحو التالي من خلال انجاز المهام المحددة في المشروع.

- أعتمد التقويم على ثلاثة مصـادر رئيسـية تتمثل بمشـروع الدعم الانتخابي للجنة العليا للانتخابات والاســتفتاء في اليمن لتحديد الأهداف والمهام المناطة بالمشــروع , التقارير الخاصــة بالانتخابات الرئاسية والمحلية التي تم إجراء ها في 20 سبتمبر 2006 م ولاسيما التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي , والتقرير التحليلي الصادر عن المرصد اليمني لحقوق الإنسان , لاستنباط اثر المشروع على إجراءات العملية الانتخابية , وعلى المقابلات التي تمت مع مســئولي اللجنة العليا للانتخابات لمعرفة مدى اســتفادة مكونات اللجنة العليا للانتخابات من المشــروع وحرية ونزاهة الانتخابات وأثره على أداء اللجنة , وشــملت المقابلات : قطاع ألشــؤون الفنية والتخطيط وتمت المقابلة مع رئيس القطاع د/ محمد السـياني ومدير الإدارة العامة للشـئون الفنية, قطاع الإعلام وتمت المقابلة، مع رئيس القطاع عبده محمد الجندي, نبيل محمد أحمد مدير عام إدارة العامة للتوعية, وتوفيق الجندي مدير الإدارة العامة للإعلام, وكذا مدير مركز المعلومات, قطاع الشــؤون القانونية, وتمت المقابلة مع رئيس القطاع د/ عبد ألمؤمن شــجاع، قطاع الأمن، تمت المقابلة مع رئيس القطاع ســيف محمد صــالح, قطاع منظمات المجتمع المدني, اعتذر رئيس القطاع عن المقابلة وتمت مع مدير الإدارة العامة لمنظمات المجتمع المدني صلاح ألعائدي, ومديرة إدارة التدريب سهام ألحكيمي , الأمانة العامة للجنة وتمت المقابلة مع الأمين العام شــائق الحســيني ومدير عام الإدارة العامة

للفروع محمد الزوقري , وحضـــر المقابلة مدير إدارة المرأة الهام عبد الوهاب وهي إدارة تابعة لرئاسة اللجنة , قطاع العلاقات , تمت المقابلة مع رئيس القطاع د/ عبد الله الدحان , غرفة العمليات ,تمت المقابلة مع رئيس الغرفة عميد ركن علي محمد صـــلاح , قطاع الدراســات والبحوث , تمت المقابلة مع رئيس القطاع ســـالم الخمبشـــي بعد انتهاء المقابلات تم عقد لقاء مع اللجنة في اجتماع ضم جميع أعضاء اللجنة برئاسة نائب رئيس اللجنة عبد الله الأكوع، وفي اللقاء تم استعراض أولي لما توصل له فريق التقرير وسماع توضيحات وملاحظات اللجنة.

- تم اللقاء مع أحزاب اللقاء المشتركة حضرة كل من عبد الوهاب الإنسي أمين عام التجمع اليمني للإصـــلاح, أبوبكر باذيب ألأمين العام المســـاعد للحزب الاشـــتراكي اليمني , د/ محمد عبد الملك المتوكل الأمين العام المساعد لحزب اتحاد القوى الشعبية, محمد صالح علي رئيس الدائرة السياسية للحزب الاشتراكي اليمني, سعيد شمسان رئيس الدائرة السياسية للتجمع اليمني للإصلاح، وفي اللقاء تم اســـتطلاع آراء أحزاب المعارضـــة في مدى تأثير مشـــروع الدعم الانتخابي على حرية ونزاهة الانتخابات الرئاسية والمحلية التي أجريت في 20 سبتمبر 2006م.

يتكون التقرير إلى جانب هذه المقدمة من ثلاث فقرات:

1- تحقيق أهداف مشروع الدعم وانجازاته.
2- اثر المشروع ومعوقاته.
3- الخلاصة والتوصيات.

تحقيق أهداف المشروع وانجازاته :

- طبقاً لوثيقة مشـــروع الدعم الانتخابي تمت المرحلة الثانية للدعم من يوليو 2004 وحتى ديسمبر 2006 م وتشمل دعم الانتخابات الرئاسية والمجالس المحلية التي تم إجراءها في 20 ســـبتمبر 2006م والهدف هو تطوير التشـــريع الانتخابي، وبناء قدرات موظفي اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء على المستويين المركزي والمحلي، وتوسيع نطاق مشاركة المنظمات المدنية وتثقيف الناخبين بانجاز مهام إعلام الناخبين، توعية الناخبين، التوعية المدنية, وعلى أن يتم تحقيق هذه المقاصد من خلال أنشطة مشروع الدعم القائم على برامج الدعم المؤسسي طويل المدى للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والتدريب المهني لغرض بناء القدرات المحلية والمهارات الفنية , وتنفيذ حملات توعية إعلامية وانتخابية ومدنية تستهدف جمهور الناخبين، بمشاركة المنظمات غير الحكومية.

- من خلال وثيقة المشروع يتبين أن الهدف العام من الدعم وأنشطته يتمثل في أن تتحقق لليمن إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة, وتساهم المرحلة الثانية من مشروع الدعم الانتخابي في تحقيق الهدف العام من خلال تحقيق الهداف الرئيسية التالية:

1- تطوير وتحسين التشريعات الحالية لضمان تحقيق إدارة كفؤة وفعالة للعملية الانتخابية في اليمن .

2- تطوير وتقوية قدرة اللجنة العليا للانتخابات والاســـتفتاء لتمكينها من إعداد وتقديم انتخابات حرة ونزيهة تقوم على أساس المشاركة في عام 2006م .

3- تعزيز والنهوض بدور ومشـــاركة المرأة في العملية الانتخابية والحياة الســـياســـية في اليمن بشكل عام .

4- دعم دور المنظمات المدنية ومشاركتها في العملية الانتخابية .

5- رفع مســـتوى وعي المواطنين ومشـــاركتهم وثقتهم في الانتخابات 2006م وعلى أســـاس افتراض تحقيق الأهداف الرئيسية لمشروع الدعم الانتخابي توقعت الوثيقة إن تتحقق النتائج التالية:

1- التطور الجوهري لإدارة العملية الانتخابية من خلال توفير الدعم الفني باتجاه تحسين وتطوير قاعدة بيانات قيد وتسجيل الناخبين , وأداء المكاتب الفرعية في العملية الانتخابية .
2- رفع مستوى المهارات الفنية والإدارية لموظفي الإدارة الوسطية وموظفي المكاتب الفرعية من خلال تدريب تكميلي للإدارة الانتخابية.
3- تحسين مستوى المهارات الفنية لموظفي الاقتراع عن طريق تنفيذ دورات تدريبية تنفيذية .
4- رفع مستوى الوعي بالحقوق المدنية والديمقراطية بين أوساط المجتمع المدني والمواطنين بشكل عام من خلال تنفيذ حملات توعية مكثفة تنفذها منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع اللجنة العليا للانتخابات .
5- رفع مستوى وعي ومشاركة الناخبين في العملية الانتخابية من خلال تنفيذ حملات توعية وإعلامية فاعلة تنفذ عن طريق اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني .
6- تعزيز مشاركة المرأة في كافة أوجه العملية الانتخابية .

من خلال هذه الأهداف الرئيسية والنتائج المتوقعة يتبين إن مايجب إن يحققه المشروع يتمثل في نزاهة وسلامة كافة مراحل العملية الانتخابية: سجل للناخبين سليم ونضيف وموثوق به من قبل إطراف العملية السياسية، وبدرجة أساسية , الأحزاب السياسية ومن قبل الناخبين إجمالاً, إيجاد تقسيم انتخابي يحقق تيسير المشاركة في الانتخابات وعادل وموثوق به, يقوم على أساس المعايير الدولية للتقسيم الانتخابي، تمكين منظمات المجتمع المدني من الشراكة في إدارة العملية الانتخابية, بما في ذلك المشاركة في حملات التوعية والتثقيف الانتخابي والمدني, الكفاءة والنزاهة والشفافية في إدارة العملية الانتخابية في كافة مراحلها, تحقيق شراكة فاعلة للمرأة في إدارة الانتخابات بكافة مراحلها والتصويت والترشيح.

- ولقياس مدى تحقق الأهداف الرئيسية وما تحقق من الهدف العام للمشروع, فان هذا التقييم سوف يعتمد ليس على ما تم انجازه من نشاطات رئيسية فحسب، بل وعلى أثر ذلك على حرية ونزاهة الانتخابات كهدف غائي من الدعم، وعلى النحو التالي:

تطوير وتحسين التشريعات الحالية لضمان تحقيق إدارة كفؤة وفعالة للعملية الانتخابية في اليمن

- استهدف المشروع إصلاح التشريع الانتخابي خاصة قانون الانتخابات ولائحته التنفيذية, وعلى أن يشتمل التعديلات المستهدفة مختلف القواعد القانونية المتعلقة بالعمليات الانتخابية , ومن ذلك الإحكام المتعلقة بمراحل الطعون والشكاوي الانتخابية , وإجراءات الترشيح المستقل وتصحيح جوانب القصور في تطبيق القانون ونفاذة , وتحديد الدوائر الانتخابية وإجراءات عملية القيد والتسجيل.....الخ.

- تحقيق هذا الهدف إناطة المشروع بخبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية , وهي مهمة تتحقق بتنفيذ مراجعة كاملة للتشريع الانتخابي وان يتم انجاز المهمة على أساس حوار مفتوح مع الحكومة والأحزاب السياسية وصناع القرار لبناء إجماع على الإطار التشريعي المقترح .

- لعل استهداف المشروع إصلاح التشريع الانتخابي قد مثل أهمية وحيوية خاصة, إذ إن أطراف العملية السياسية, وخاصة أحزاب المعارضة، قد جعلت من أولويات الانتقال الديمقراطي توفير الضمانات القانونية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحقق إمكانية التداول السلمي للسلطة، ومن تلك الضمانات الأخذ بنظام التمثيل النسبي, مشاركة الأحزاب بالتساوي في إدارة الانتخابات في كافة مراحلها, حياد المال العام والموسسة العسكرية والأمنية, إيجاد القواعد القانونية للطعون الانتخابية للمراحل المختلفة بما في ذلك , الترشيح والحملات الانتخابية وغير ذلك .

- تنفيذاً لمشروع الدعم قامت منظمة (إيفس) بوضع مقترحات تعديل التشريع الانتخابي , شملت المقترحات تعديل الدستور وقانون الانتخابات ,وأجرت حوارات امتد من شهر أغسطس 2003 م حتى أكتوبر 2005م مع الحكومة واللجنة العليا للانتخابات والأحزاب السياسية لتعديل التشريع الانتخابي قبل إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس المحلية عام 2006م .

أثناء الجولة الأولى من الحوار تراجعت منظمة (إيفس) عن بعض مقترحاتها، وذلك باستبعاد المقترحات التي تتطلب إجراء تعديل دستوري, مع أن بدون تعديلات دستورية من غير الممكن تحقيق إجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة، لأن ذلك يتطلب الأخذ بنظام انتخابي جديد يعزز التعددية الحزبية ويحقق عدالة النتائج تتناسب ما يحصل عليه الحزب من مقاعد مع ما يحص عليه

من أصوات، وتوفير الضمانات الدستورية لمشاركة الأحزاب في إدارة الانتخابات، وإيجاد آليات دستورية تحقق تمكين المرأة، وحياد المال العام والوظيفة العامة والمؤسستين العسكرية والأمنية.

أنهت منظمة (ايفس) عملها بإصدار تقرير نهائي اشتمل على 59 توصية لم تتحفظ الحكومة والحزب الحاكم على أياً منها, وتحفظت أحزاب المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك) على (9) توصيات , وتمحورت توصيات التعديل حول ما يلي:

- إيجاد آليات لمنع استخدام إمكانية الدولة لصالح حزب سياسي .
- إلغاء موطن العمل كموطن انتخابي, والإبقاء على موطن الإقامة للناخب وموطن إقامة عائلته.
- وضع ضوابط جديدة للعمليات الانتخابية, وتشمل التغطية الإعلامية لنشاط رئيس الجمهورية في حالة ترشحه لولاية جديدة, علنية التبرعات ومصادرها وسقفها.
- إضافة ضوابط جديدة لكفال حق المرأة في المشاركة في إدارة الانتخابات, وإعفاء النساء من شرط الزكية للترشيح للانتخابات كمستقلات .
- اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات المحلية عام 2006م إلى جانب خيارات أخرى.
- استبدال الطعن بصحة عضوية أعضاء مجلس النواب أمام المجلس نفسه لطعن أمام القضاء.
- إيجاد قواعد قانونية جديدة تتعلق بالطعون الانتخابية لكافة مراحل العملية الانتخابية وإيجاد ضوابط تتعلق بقيد وتسجيل الناخبين , وتقسيم الدوائر، من ذلك مرحلة الترشيح والحملات الانتخابية.

مما تقدم يتبين الأتي:

1- إن الدور المناط بخبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يظهر في عملية تنفيذ المشروع أو تحقيق الهدف الخاص بتطوير التشريعات الانتخابية.
2- أن اقتراح التعديلات التشريعية من قبل منظمة (ايفس) لم يكن في كل الأحوال محكوماً بمتطلبات الانتخابات الحرة والنزيهة. وإنما خضع في بعض الحالات لإرادة الحكومة ويتبين ذلك من خلال استبعاد المقترحات التي تتطلب تعديلات دستورية أو المتعلقة بمسائل لا ترغب فيها الحكومة، مثل الشراكة المتساوية للأحزاب في إدارة الانتخابات.
3- تم تحقيق الهدف من الناحية الشكلية، أي بوضع مقترح التعديلات التشريعية، لكن الهدف عملياً لم يتحقق، إذ لم يتم تحويل المقترحات إلى نصوص تشريعية. وهذه الإعاقة للمشروع سببها عدم توافر الإرادة السياسية لدى الحكومة اليمنية لتوفير شروط

الانتخابات الحرة والنزيهة التي تقود إلى التداول السـلمي للسـلطة وتوفر أهم إمكانيات التحول الديمقراطي.

4- ولما كان الجزء الثاني من الهدف – ضـمان تحقيق إدارة كفؤة وفعالة للعملية الانتخابية مرتبط بالتحقيق العملي للجزء الأول، أي تعديل التشريع الانتخابي، فإن أيجاد إدارة كفئوه وفعالة للانتخابات مهمة لا زالت قائمة وتتحقق بتنفيذ الإصـلاح التشـريعي الذي يتطلب قراراً سـياسـياً يمنياً مسـنوداً بفعالية من قبل الدول المانحة المعنية بدعم الديمقراطية في اليمن، ومن ثم يكون الاحتياج لإنجاز هدف تطوير التشـريع الانتخابي وضـمان تحقيق إدارة كفؤة وفعالة للعملية الانتخابية لا يزال قائماً، ودعم اسـتكمال تحقيقه بإجراء التعديلات الدسـتورية والقانونية على ضـوء توصـيات (إيفس) وتوصـيات بعثة الاتحاد الأوربي للرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية التي أجراءها عام 2006م مهمة قائمة أمام الدول المانحة.

تطوير وتقوية قدرة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لتمكينها من إعداد وتقديم انتخابات حرة ونزيهة تقوم على أساس المشاركة فى عام 2006م

- الغاية النهائية من هذا الهدف تتمثل في أن يسهم مشروع الدعم الانتخابي في إنشاء قدرة إدارية مستدامة وأنظمة وإجراءات مؤسسية فاعلة توفر بيئة أفضل للنزاهة والمصداقية والشفافية والحيادية في إدارة العملية الانتخابية بكافة مراحلها: تقسيم الدوائر الانتخابية، القيد والتسجيل، الحملات الانتخابية، الاقتراع والفرز وإعلان النتائج، ومن ثم يكون الهدف العام والنهائي – هو توفير شروط الانتخابات الحرة والنزيهة، من خلال تحقيق الهدف المباشر لمشروع الدعم المتمثل ببناء قدرة اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء، من خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب للجنة العليا للانتخابات وفروعها، من أجل أن تتحقق الشفافية والانفتاح من قبل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

ولقياس تحقق الهدف يتوقف هذا التقويم عند أمرين:

- الأول ما حققه في مجال مهام الهدف المباشر: الدعم المادي والفني والتدريب.
- الهدف الغائي المتمثل بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، سلامة إجراء الاقتراع والفرز والقبول بالنتائج.

الأهداف المباشرة للدعم:

الدعم المادي:

شمل الدعم المادي تقديم مشروع الدعم الانتخابي للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وفروعها: أجهزة كمبيوتر، شبكة ربط اللجنة العليا بالفروع وعددها 21 فرعاً، آلات تصوير، مستلزمات مادية مثل: الأحبار وكابينات الاقتراع.

لقد قام المشروع بتنفيذ هذه المهام عدا تنفيذ شبكة الربط إذ تم ربط الشبكة فقط في ثلاثة فروع – هي فرع صنعاء العاصمة، فرع محافظة تعز، وفرع عدن، وبسبب عدم ربط الشبكة لا تزال اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء تستخدم وسائل الاتصال العادي وتدير عملية الاتصال العادي وتدير عملية الاتصالات غرفة العمليات التي سميت مؤخراً بالإدارة العامة للاتصالات والعمليات وهي وحدة ذات طابع أمني وتدار من قبل ضابط كبير في الجيش، وستتحول إلى وحدة خاصة بالاتصالات، عندما يتم ربط الشبكة كاملة بكافة الفروع، وهي مهمة لا زالت قائمة.

- ولما كان ما أنجزه مشروع الدعم في مجال الدعم المادي يزيد على 80%، فأننا نعتبره أفضل إنجاز يحقق تحسين أداء اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وفروعها وكان له أثر ايجابي في بعث الثقة ببعض جوانب العملية الانتخابية للانتخابات الرئاسية والمحلية عام 2006م المتمثل

بتقليل الشك في سلامة وفاعلية الأحبار المستخدمة لبصمات الناخبين، سلامة بطائق الاقتراع بعد ما تمكنت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من طباعتها في اللجنة وليس لدى جهات حكومية.

الدعم الفني:-

استهدف المشروع من الدعم الفني توفير شروط عملية للانتخابات الحرة والنزيهة، وفي المقدمة إيجاد تشريع يحقق تلك الشروط طبقاً للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة وتقسيم الدوائر الانتخابية طبقاً لهذه المعايير، وتوفر قدرات وتنمية بشرية مستدامة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، وذلك من خلال الدعم الفني لتطوير التشريع الانتخابي، ولتقسيم الدوائر الانتخابية وإنشاء مركز إقليمي للتدريب ومركز إعلامي. وتبين لنا أن هذه المهام لم تنجز بعد مما يستوجب استمرار الدعم لإنجازها.

التدريب

- استهدف مشروع الدعم الانتخابي في المرحلة الثانية تلبية احتياج الإدارة الوسطية للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وموظفي المكاتب الفرعية إلى المهارات الفنية والإدارية والمهارات المتعلقة بالأعمال الفنية والإدارية المتصلة بعملية القيد والتسجيل والاقتراع والفرز والنتائج وبما يحقق تقليص العيوب والنواقص في عملية جمع البيانات وتخفيض التكلفة وزيادة مصداقية العملية الانتخابية.

- أستهدف المشروع من التدريب ليس العاملين في اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء ومكاتبها الفرعية فقط، بل وأعضاء لجان القيد والتسجيل وإدارة الاقتراع والفرز وإدارة كافة جوانب العملية الانتخابية للانتخابات الرئاسية والمحلية عام 2006م، وتدريب مسئولي الجيش والأمن.

- استهداف الدعم التنمية المستدامة للقدرات البشرية للإدارة الانتخابية على الصعيدين المركزي والمحلي وبما يحقق اللامركزية الإدارية والفنية وذلك من خلال أن يتحقق مشروع الدعم ما يلي:

1- إنشاء فريق مركزي من المدربين، وأن يكون للمدربات الإناث في الفريق نسبة مناسبة.
2- إعداد أدلة تدريب سهلة اللغة والأسلوب إلى جانب الوسائل والأدوات الخاصة بالتدريب.
3- دعم تأسيس مركز تدريب إقليمي في اليمن.

- تبين من المقابلات أنه تم إنجاز المهام التدريبية وما تم إنجازه يتمثل في تدريب 39 مدرباً من موظفي الأمانة العامة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء و من موظفي مكاتبها الفرعية في المحافظات، وكان من شملهم التدريب 3 نساء، وكان المستهدفين بالتدريب هم كبار الموظفين الإداريين وموظفي لإدارة الوسطية في اللجنة العليا والمكاتب الفرعية، تم تنفيذ هذا التدريب بناء على نمطين من التدريب: الأول- التدريب في مجال الإدارة الانتخابية بقصد إكساب هؤلاء الموظفين التنفيذيين وكمدربين مهارات فنية وإدارية بما يسهم في دعم اللامركزية الإدارية للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء. نفذ هذا التدريب بموجب برنامج تدريبي خاص بالإدارة الانتخابية يسمى "بناء المصادر (الموارد) في الديمقراطية، الحكم والانتخابات BRIDGE"، تم تنفيذ البرنامج عبر الشركاء المصممون له: اللجنة الاسترالية الانتخابية (AEC) والمؤسسة الدولية للمساعدات الديمقراطية والانتخابية (IDEA) وإدارة المساعدات الانتخابية في الأمم المتحدة (UNEAD).

الثاني- تدريب المدربين وفقاً لبرنامج "أساسيات التدريب في مجال الإدارة الانتخابية"، الذي تتبناه المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) و تم تنفيذه بواسطتها.

- لقد نجم عن إنجاز وتنفيذ برنامج تدريب المدربين تشكيل فريق أساسي مركزي من المدربين من موظفي اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء، تولي تدريب أعضاء لجان إدارة الانتخابات القيد والتسجيل والاقتراع والفرز لإكسابهم مهارات القيام بإجراءات عملية القيد والتسجيل والاقتراع والفرز في الانتخابات الرئاسية والمحلية عام 2006م.

قام فريق المدربين الأساسي والمركزي بتدريب مسئولي الأمن والجيش الذين تولوا مهام الأمن في الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية عام 2006م وشمل التدريب 333 ضابطاً، أستهدف هذا التدريب تعريف مسئولي الأمن والجيش بالمعلومات الأساسية المتعلقة بالعملية الانتخابية وتعريفهم على أدوار ومسئوليات اللجان الأمنية وفقاً لأحكام القانون وواجباتهم في التزام الحياد وكيفية الاستجابة و التعامل مع المشاكل التي تطرأ في الميدان طبقاً للإجراءات القانونية المتعلقة بالمسألة الانتخابية المطروحة أمامهم.

إلى جانب تنفيذ برامج تدريب المدربين والإدارة الانتخابية تم تنفيذ برنامجهم تعليم اللغة الانجليزية واستخدام الحاسوب والكمبيوتر.

- إن التقييم الذي وصـــل هذا التقرير فيما يتعلق بما أنجزه مشـــروع الدعم الانتخابي في مجال التدريب تزيد درجته على 90%، غير أن التصـــميم والتنفيذ لم يكن شـــاملاً وكاملاً بحيث يحقق الحصـول على المهارات الفنية المختلفة ويلبي الاحتياجات الفنية والإدارية الخاصـة بكل قطاع من قطاعات اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وفي نهاية المطاف، تحقيق الهدف العام من المشروع- الانتخابات الحرة والنزيهة، ومن ذلك نشير إلى الملاحظات التالية:

1- لقد كانت مدة الدورات التدريبية قصيرة عدا التدريب على برنامج بناء المصادر (الموارد) في الديمقراطية، الحكم والانتخابات الذي وصـــلت مدة الدورة التدريبية عليه إلى نصـــف شـــهر، الأمر الذي ترتب عليه عدم التعمق في كســـب المهارات وانعكس ذلك على أداء الموظفين الفنيين والإداريين وأعضـــاء لجان القيد والتســـجيل وإدارة الانتخابات في العملية الانتخابية عام 2006م، ومن ذلك أن سـجل الناخبين لم يتحسـن، وإنما زاد ضـعف الثقة فيه بسـبب ضـخامة حجم الغش الذي وصـل إلى تسـجيل أسـماء وهمية بصـورة مأخوذة من الصحف والإعلانات التجارية، وحدثت أخطاء غير متصورة من قبل لجان الاقتراع والفرز مثل عدم التفريق بين الأصـــوات الباطلة وبطائق الاقتراع التي تســـتخدم، تضـــارب أرقام النتائج المعلنة وتأخير إعلان النتائج الذي زاد في ضعف مصدلقيتها.

2- لم يشـــمل التدريب الاحتياجات الخاصـــة بالموظفين في القطاعات التي تتطلب، إلى جانب المهارات العامة في الإدارة الانتخابية، مهارات خاصـــة ومن ذلك موظفي قطاع شـــئون منظمات المجتمع المدني، قطاع الدراسات والبحوث.

3- فيما يتعلق بتدريب المسئولين العسكريين والأمنيين لم يشمل التدريب الضباط العاملين في غرفـة العمليـات المركزيـة والغرف الفرعيـة في المحـافظـات وهؤلاء هم الـذين يعملون بصورة دائمة لدى اللجنة العليا للانتخابات وأما مسئولي وأعضاء اللجان الأمنية في الدوائر فعملهم مؤقت ويتم اختيارهم في كل دورة انتخابية، ولوحظ أنه لم يكن للتدريب أثراً ملموساً على عمل رؤســاء وأعضــاء اللجان الأمنية حيث الحياد وعدم التدخل في إجراءات العملية الانتخابية وفي شئون لجان إدارة الانتخابات.

4- كانت نسبة المرأة في تدريب المدربين لا تتناسب على الإطلاق مع مشاركتها المفترضة في إدارة العملية الانتخابية، وهي نسـبة ضـئيلة لا تحقق في كل الأحوال هدف المشـروع في إشراك النساء في التدريب.

5- لم تستكمل دورات التدريب اللغوي وأعمال الحاسوب.

6- يندرج ضمن مهام التدريب، إيجاد مصادر دائمة لتطوير الخبرات واكتساب المهارات في الإدارة الانتخابية وزيادة معدل استدامة العملية الانتخابية عبر رفع القدرات البشرية للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، وكما سبق أن أوضحنا أعتمد المشروع تحقيق ثلاثة مصادر مستدامة: إنشاء فريق مركزي من المدربين والمدربات، إعداد أدلة تدريب وإنشاء مركز تدريب إنشاء إقليمي في اليمن. غير أن ما تم انجازه جزئياً هو المصدر الأول فقط، ولم يتم إعداد وإصدار أدلة التدريب ولم يتم أقامة مركز تدريب إقليمي.

وهذه الملاحظات لا تقلل من أهمية ما أنجزه المشروع، لكنها تظهر ضرورة أستمرار المشروع في مجال التدريب المعمق والشـــامل، وهي تمثل واجب من واجبات الدول المانحة لدعم الديمقراطية في اليمن.

الهدف الغائي

يستهدف مشروع الدعم الانتخابي بتقديم المساعدة المادية والفنية والتدريب بناء قدرة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء, كهدف عملي مباشر لتحقيق هدف غائي- تحقق حرية ونزاهة الانتخابات، من خلال إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية, تحديث القيد والتسجيل , مراقبة فترة الدعاية الانتخابية، ســـلامة ونزاهة إجراء الاقتراع والفرز , وان يحقق الدعم الفني والتدريب إجراء هذه العمليات بصورة سلمية وشفافة ونزيهة , من خلال تقديم المساعدة الفنية التي تمكن اللجنة من تجديد الحدود الانتخابية وإجراء القيد والتســـجيل ومراقبة الحملات الانتخابية وإجراء عملية الاقتراع والفرز وتدريب العاملين في اللجنة العليا للانتخابات على جمع البيانات وإدخالها في قواعد المعلومات باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتدريب أعضاء لجان القيد والتسجيل على إجراءات تسجيل الناخبين وتدريب أعضـــاء لجان إدارة الانتخابات على عمليتي الاقتراع والفرز بصـــورة محايدة وقانونية ونزيهة وشفافة .

وبهذا الصدد لم تقم اللجنة العليا للانتخابات باعا دة تقسيم الدوائر الانتخابية ولم تزل عدم الثقة في ســـجل الناخبين وظلت الرقابة على الحملات الانتخابية من قبل اللجنة غير فاعلة , ولم تتحقق الدقة في بيانات الاقتراع والفرز والنتائج، وهذا الأمر يعود جزئياً إلى ضـــعف مخرجات التدريب على

الإدارة الانتخابية , لكنة بالأساس يرجع لأسباب أخرى, ولعل أهمها إعتماد التحكم بنتائج الانتخابات سلفاً لضمان عدم إمكانية التداول السلمي للسلطة، إستراتيجية وحيدة لإجراء الانتخابات وخوض المنافسة فيها من قبل الحزب الحاكم من هنا، فأن تحقيق الهدف الغائي يتطلب إستمرار الدعم لإنجاز مرحلة أخرى يرافقها عمل الدول المتنحة على استراتيجية الجمع بين سياسية مقوامة التغيير الديمقراطي والقبول بدعم الانتخابات الحرة والنزيهة، لأن إستمرار هذه الاستراتيجية يؤدي إلى الأحباط من إمكانية التغيير الديمقراطي ويبعث على التفكير بوسائل أخرى للتغيير غير سليمة.

رفع مستوى وعي المواطن ومشاركتهم وثقتهم في انتخابات 2006

- طبقاً لوثيقة مشروع الدعم الانتخابي, يتم تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ نشاط أعلام الناخبين والتوعية الانتخابية والتوعية المدنية بعيدة المدى ويشمل المشروع دعم جهود اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لإدراج التوعية الانتخابية والمدنية في المناهج التعليمية .
- والهدف الغائي أو النهائي من دعم حملة التوعية الانتخابية زيادة مشاركة الناخبين, إذ تعتبر وثيقة المشروع مشاركة الناخبين من أولويات مشروع الدعم الانتخابي , كونها تمثل عنصراهما لاكتمال العملية الانتخابية ولإضفاء شرعية على مخرجاتها.
- استهدفت حملات توعية الناخبين الشريحة الأوسع من الناخبين بشكل عام مع إيجاد رسائل وأدوات خاصة بفئات مستهدفة معينة تعتبر مقصية أو يجري تهميشها مثل : النساء ,الأميين , الشباب , بالإضافة إلى الناخبين للمرة الأولى , وتخصيص برامج تنفيذية خاصة بالنساء لرفع نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات وحددت وثيقة المشروع طرق إيصال الرسالة أو تنفيذ النشاط بنشر وتوزيع الرسائل من خلال إحداث فعاليات حية, اللقاءات الشخصية , الأنشطة الميدانية والإعلام الميداني والمطبوع .
- تنفيذ مواد تعليمية تثقيفية باللغة العربية تحتوي على الملصقات , المنشورات , الطوابع، صور توضيحية .
- نشر إعلانات تلفزيونية وإذاعية عبر وسائل الإعلام العامة والخاصة .
- عينت وثيقة مشروع الدعم شراكة منظمة المجتمع المدني بصورة محددة في مجال حملات التوعية الانتخابية والمدنية , إذ ناطت حملة التثقيف الانتخابي والمدني بمنظمات المجتمع

المدني واللجنة العليا للانتخابات والاســـتفتاء, وحملة توعية الناخبين بمنظمات المجتمع المدني واللجنة العليا للانتخابات والاســـتفتاء وأفراد اللجنة العليا للانتخابات والاســـتفتاء حملة إعلام الناخبين.

وهنا يلاحظ إن دعم حملة التوعية تكلل بالنجاح بصـورة عامة , خاصــة الطابع الإعلامي للحملة , وكان دور الجنة العليا للانتخابات ظاهراً في إعلام الناخبين عبر الملصـــقات ونشـــر الإعلانات التلفزيونية والإذاعية, وعبر الصحف العامة والخاصة، أما الإعلام الميداني فليس ثمة ما يدل على حدوثه، وجسدت تلك الرسائل بمستوى متواضع جداً بعض التوعية الانتخابية.

وفيما يتعلق في التثقيف الانتخابي والمدني, لم يكن بمقدور اللجنة العليا للانتخابات تجسيد من خلال الرســـائل ذات الطابع الإعلامي, إذ تحتوي على معلومات ومفاهيم معقدة مثل العلاقة بين حقوق الإنســان وحريته الأســاسـية والحقوق الانتخابية كالحق في التصـويت والترشـيح وحقوق الناخبين إجمـالا أو العلاقـة بين الانتخـابـات والـديمقراطيـة والشـــروط اللازمـة للانتخـابـات الـديمقراطيـة والانتخابات الحرة والنزيهة .....إلخ، وهي معلومات ومفاهيم أساسية للتوعية أو التثقيف الانتخابي، أما التوعية أو التثقيف المدني فأنها تتطلب اسـتعمال مفاهيم أكثر تعقيداً وسـعة تسـتهدف أكثرية آليات تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسـان، مثل: الشـراكة والتعددية وتداول السـلطة وعلاقة ذلك بالانتخابات التعددية الحرة والنزيهة إلى جانب التعقيد المعرفية ومن ثم لم يكن بمقدور اللجنة العليا للانتخابات القيام بمهام التثقيف الانتخابي والمدني للأسـباب السـابقة والذي بسـبب حسـاسـية تناول إشـــكاليات للقائمين على الســـلطة في تناولها، ومن ذلك شـــروط الانتخابات التعددية الحرة والنزيهة، وأيضـاً بسـبب ما يتطلبه هذا النشـاط من فعاليات حية ولقاءات شـخصـية وعمل ميداني، ولعل المشروع قد عول على شراكة منظمات المجتمع المدني، ومن هذا المدرك جعل دورها الأول في تنفيذ التوعية الانتخابية والمدنية وجعل دور اللجنة العليا للانتخابات في المســـتوى الثاني، لكن دور منظمات المجتمع المدني التي اختارتها اللجنة العليا للانتخابات والاسـتفتاء كشـريك لها لتنفيذ التوعية الانتخابية والمدنية لم نجد له أثراً ملموساً في جملة التوعية.

وفيما يتعلق بإدراج التوعية الانتخابية والمدنية في المناهج التعليمية، فأن هذه المهمة لم تتحقق وحسـب إفادة رئيس قطاع الإعلام باللجنة العليا للانتخابات والاسـتفتاء، فأن محاولات اللجنة لتنفيذ هذه المهمة لم تنجح حتى الآن لعدم تجاوب وزارة التربية والتعليم معها.

وبغض النظر عن بعض الإخفاقات المشار إليها لكن التقييم العام لتحقيق الهدف يعطي ما تم إنجازه درجته لا تقل عن 70% بالنسبة للإعلام الانتخابي. ومن ثم وحيث أن التوعية الانتخابية والمدنية تتطلب تنمية مستدامة، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب إستمرار الدعم وإعتماد أخرى من الدعم من قبل المانحين لمواجهة هذا الأحتياج الملح.

دعم دور المنظمات المدنية ومشاركتها في العملية الانتخابية

- وبهذا الهدف يرتبط هدف آخر، هو دعم دور المنظمات المدنية و مشاركتها في العملية الانتخابية، إذ اقتصر مشروع الدعم الانتخابي في دعم منظمات المجتمع المدني على دعم دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج التثقيف المدني وحملات توعية الناخبين وأوجبت وثيقة المشروع أن يكون هذا الدور رائداً وواسعاً.

ولأن مشروع الدعم الانتخابي قد جعل دعم تثقيف الناخبين والتثقيف المدني من أواوياته الرئيسية وأناط الدور الرئيسي لتنفيذ التوعية بمنظمات المجتمع المدني، فقد أوجب أن تلعب المنظمات غير الحكومية الدور الأساسي في تنفيذ برنامج تثقيف الناخبين والتثقيف المدني وأعطى دور أساسي للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في تنفيذ حملة توعية الناخبين أثناء المرحلة التنفيذية، وأوجبت الوثيقة على المشروع إيجاد آليات تنسيق بين اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين، وأن يدعم المشروع ويسهل حوار وطني بين كل من اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والمنظمات غير الحكومية المحلية وغيرهم من صناع القرار للخروج باستراتيجية وطنية لتثقيف الناخبين والتثقيف المدني وتشكلت لجنة من ممثلين عن مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وفريق المشروع لتحديد المنظمات غير الحكومية المستفيدة من الدعم، وفي سبيل ذلك أنيط بهذه اللجنة تحديد وإنشاء معايير شفافة وواضحة لمشاركة المنظمات غير الحكومية، اتخاذ القرار حول الاختبار النهائي والدعم المالي المقدم للمنظمات.....

بهذا تكون وثيقة مشروع الدعم الانتخابي قد وضعت معايير وضوابط يشكل إعمالها ضمانة رئيسية لتحقيق الهدفين معاً، هدف التوعية الانتخابية المدنية، وهدف دعم دور منظمات المجتمع المدني ومشاركتها في العملية الانتخابية، أي مشاركتها الرئيسية في تنفيذ التثقيف الانتخابي

والتثقيف المدني، لكنه وبسبب ما تبين لنا من أن دور منظمات المجتمع المدني لم يكن ملموساً، وبالتالي كان الإنجاز في تحقيق التثقيف الانتخابي متواضعاً، أما التثقيف المدني فلم يكن مدركاً، قمنا بالبحث عن مؤشرات عامة لإعمال تلك المعايير والضوابط المحددة في وثيقة مشروع الدعم الانتخابي من خلال الآتي:

1- كون الأحزاب السياسية الطرف الرئيسي في العملية الديمقراطية وقضايا الانتخابات تعنيهم قبل غيرهم وكون المنظمات غير الحكومة قد اعتبرتها وثيقة مشروع الدعم طرف أساسي في الحوار الوطني مع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء المنصوص عليه في الوثيقة، للخروج بإستراتيجية وطنية لتثقيف الناخبين والتثقيف المدني، قمنا بمقابلة أحزاب المعارضة المتمثلة في أحزاب اللقاء المشترك، ومن ضمن الأسئلة التي طرحت عليهم، كان السؤال عن مشاركتهم في الحوار المشار إليه، فكانت إجابة مسئولي هذه الأحزاب الحاضرين في اللقاء بعدم علم الأحزاب بالدعم أصلاً ولم يحدث أن دعوا إلى مثل هذا الحوار، وليس لدى الأحزاب به فكرة عن ذلك الحوار والدعم. وتم التواصل مع منظمات غير حكومية معروفة، مثل: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، وتبين أن هذه المنظمات لم تكن قد دعيت للحوار بهذا الشأن من قبل أللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ولا من غيرها، ولم تكن تعلم بالدعم ولا معايير اختيار المنظمات، وسألنا رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية بالجنة العليا للانتخابات عن المعايير التي بموجبها تم اختيار المنظمات للدعم، فأجاب أن معايير الاختيار هي- التسجيل، النطاق الجغرافي، حياد المنظمة وفاعليتها. وبالوقوف على هذه المعايير نجد أن المعيار الأول ينطبق على كل المنظمات العامة في اليمن ومعيار النطاق الجغرافي من غير الممكن تطبيقه لأن المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالنشاط المتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان سوى كان نشاطاً عملياً أو إنتاج فكري تتواجد في الأصل في ثلاث محافظات: العاصمة صنعاء، عدن، وتعز. وفي ما يتعلق بمعايير الحياد والفاعلية، تم الرجوع إلى قائمة المنظمات المشاركة في تنفيذ الحملة وجدنا أن مهمتها اقتصرت على التوعية الانتخابية، وأن المنظمات المعروفة لا تتعدى خمس منظمات من 28 منظمة تم دعمها، وهذه المنظمات المعروفة معروف عنها أنها مواليه للحكومة وحزبها مثل إتحاد نقابات عمال اليمن، وهو إتحاد نقابي ولا يندرج ضمن المنظمات غير الحكومية، وليس

بين هذه المنظمات منظمة تعمل في مجال الانتخابات أو تهتم بهذه القضـــايا. غير أن هذه الملاحظات لا تقلل من أهمية أن المشـروع قد ثبت تقليداً هاماً- شـراكة المجتمع المدني في العملية الانتخابية. ومن أجل أ، يتحول هذا التقليد إلى شـــراكة حقيقة ينبغي على الدول الداعمة الأستمرار في الدعم لتحقيق هذا الهدف وأن تتولى إختيار فريق وطني محايد يتولى تحديد المنظمات الشـــريكة وفقاً لمعايير النشـــاط المتعلقة بالانتخابات والتوعية والفاعلية وعلى أساس المنافسة.

تعزيز والنهوض بدور مشاركة المرأة في العملية الانتخابية والحياة السياسية في اليمن بشكل عام:

- حدد المشـــروع الترجمة العملية لهذا الهدف بقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي بدعم اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء على إنشاء إدارة لقطاع المرأة تكون مســـئولة عن مراجعة البرامج والمشـــاريع والإجراءات في القطاعات المختلفة لضـمان أن تتمشـى وأهداف اللجنة العليا للانتخابات والاسـتفتاء لتشـجيع مشـاركة المرأة في السياسة وفي جميع مراحل العملية الانتخابية.

وقد تحقق هذا الهدف بإنجاز مهمة إنشـــاء إدارة عامة تابعة لمكتب رئيس اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء لكن تعزيز مشاركة المرأة في كافة جوانب العملية الانتخابية والمشاركة السياسية لم يتحســن، إذ لم تمثل المرأة في اللجنة العليا للانتخابات والاســتفتاء ولم تشــارك في رئاســة أو عضـوية اللجان الإشـرافية، وظلت نسـبة المرأة في السـجل الانتخابي كما كانت عليه قبل الدعم وتم إسـتبعادها من الترشـيح لرئاسـة الجمهورية ولم تتحسـن نسـبة ترشـيح المرأة وفوزها في انتخابات المجالس المحلية، وكان نصـــيب المرأة في تدريب المدربين من موظفي اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء غاية في التواضع.

لتحقيق هذا الهدف يتعين على الدول المانحة العمل على إستمرار الدعم مع التأثير على السياسيات الرسمية لإقصـاء المرأة، وذلم بإيجاد آليات تحقق تعزيز مشـاركة المرأة في العملية السياسية وكافة جوانب العملية الانتخابية.

أثر المشروع ومعوقاته:

من خلال ما تقدم يتبن أن كان للدعم أثر إيجابي مباشـــر قصـــير المدى، فالدعم المادي المتمثل بالأحبار وآلات السحب قد ساعد على عدم التشكيك بجدوى استخدام البصمة وآلات السحب قد مكنت اللجنة العليا للانتخابات والاســـتفتاء من إعداد أوراق الاقتراع تحت ســـيطرتها مما قلل من مخاوف التوزيع المســـبق لأوراق الاقتراع وظلت المخاوف فقط من عدم حياد موظفي الجهاز الإداري والفني وكانت الاستفادة كبيرة من المشروع في مجال التدريب، لكن ثمة معيقات لم تجعل الفائدة مكتملة من التدريب وأهمها:

- أن الموظفين الحاليين في الجهاز الإداري والفني للجنة العليا للانتخابات وخاصـــة في الفروع ليسوا جميعاً مؤهلين تأهيلاً كافياً يجعلهم قادرين على الاستفادة من التدريب واكتساب مهارات جديدة.
- أن فترة التدريب الفني والإداري كانت قصيرة ضمن برنامج التدريب واكتساب هذا النوع من المهارات يحتاج إلى دورات طويلة وتدريب معمق.
- أن نصيب النساء في التدريب كان ضئيلاً ولم يتحقق نجاحاً بمستوى اهتمام المشروع بتمكين المرأة، وبالنســـبة لموظفي الفروع فلا وجود للمرأة من حيث العمل ولا التدريب ومن ثم فأن التنمية المســـتدامة للقوى البشـــرية في اللجنة العليا للانتخابات والاســـتفتاء وفروعها تتطلب استمرار التدريب المعمق.
- يرتبط الأثر بعيد المدى للمشـــروع بالدعم الفني الذي تمثل في تعديل التشـــريعات الانتخابية والتقسيم الانتخابي وإنشاء مركز إقليمي للتدريب، لكن هذا الدعم ينجز مهامه حتى الآن، وما تم فقط هو إعداد توصيات من منظمة إيفس ولم يتم بموجبها تعديل التشريع الانتخابي، كما أنه لم يتم إنشاء المركز الإقليمي للتدريب في اليمن ولا المركز الإعلامي.

وبالنسبة للتثقيف الانتخابي والمدني فأن ما أنجز يحقق أثر قصير المدى والمتمثل بإعلام الناخبين، أما ما يتعلق بالتوعية الانتخابية والمدنية التي لها آثار بعيدة المدى للتربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان فأن هذه المهمة المستمرة تحتاج إلى استمرار الدعم لكي تتحقق مبدأ شراكة المجتمع المدني

لكن ضـعف فاعلية المنظمات التي تم اختيارها في العملية الانتخابية وفي التوعية الانتخابية تحديداً جعل الأثر قصير المدى.

- لعل الأثر بعيد المدى لمشـروع الدعم يرتبط بتوفر شـروط سـياسـية وقانونية للانتخابات الحرة والنزيهة وهي شـــروط تتطلب قراراً ســـياســـياً يحقق وجود نظام انتخابي عادل ويحقق وجود الإدارة النزيهة للانتخابات واحترام سـيادة القانون، وغياب هذه الشـروط قد مثل معوقاً رئيسـياً لتحقيق الهدف العام للمشروع وآثاره بعيدة المدى ومن ذلك:

إيجاد سجل سليم للناخبين:

لم تحقق مهمة إيجاد سجل للناخبين موثوق به، حيث زاد عدد المسجلين دون السن القانونية، تكرار قيد نفس الأســماء في الجداول بأعداد كبيرة، تســجيل العســكريين في مناطق مختارة، أي خارج موطنهم الانتخابي، عدم تحديث الســجل في بعض المناطق، واعترافا من اللجنة العليا للانتخابات بعدم ســلامة الســجل أحالت إلى النيابة 250,000 أســما ممن تم تســجيلهم حســب رأيها خلافاً للقانون، وقررت النيابة حذف 190,000 أســما من الأســماء المحالة بقرارات اتهام من قبل النيابة العامة، غير أن إجراءات عملية الشــطب من ســجل الناخبين لم تتم وفقاً للإجراءات القانونية ومشـكوك بنزاهتها وظل السـجل محل عدم ثقة مما أدى إلى توافق أطراف العملية السـياسـية على تشـكيل فريق قانوني من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضـة لفحص السـجل وإحالة المخالفات إلى القضــاء تحت إشــراف اللجنة العليا للانتخابات، غير أن مهمة الفريق فشــلت بســبب عدم قانونية تسـجيل عدداً كبيراً من الناخبين دون السـن القانونية وتكرار التسـجيل وعدم حذف أسـماء الموتى وغير تلك من المخالفات، الأمر الذي جعل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء توقف عملية الفحص بالتوافق مع الحزب الحاكم.

ولعل السـبب المباشـر في عدم تحقيق هدف سـلامة سـجل الناخبين يرجع إلى عدم مشـاركة ممثلين عن أحزاب المعارضــة في اللجان المعنية بالمراجعة والتعديل، وتشـكيل لجان القيد والتسـجيل من المتقدمين لطلب وظائف حكومية، وتسجيل أعداد غير قليلة من خارج هذه الفئة ومن اشخاص غير مؤهلين ومن غير المدربين، بالإضافة إلى ضعف التدريب.

تدريب النساء وزيادة مشاركتهن:

كان من أهداف مشــروع الدعم تدريب النســاء في إطار برنامج تدريب موظفي اللجنة العليا للانتخابات والاســتفتاء وفروع أمانتها العامة، وزيادة تســجيل النســاء كناخبات، تحقق هذا الهدف

ولكن بصـــورة ضـــعيفة، حيث لم يشـــارك في دورات تدريب المدربين غير ثلاث نســـاء من 39 متدرباً، ظلت نسـبة النسـاء المسـجلات غي جداول الناخبين هي نفس النسـبة المسـجلة قبل تعديل جداول الناخبين أي حوالي 42%.

تعزيز رقابة اللجنة العليا للانتخابات على الحملات الانتخابية:

كان من أهداف مشروع الدعم تعزيز رقابة اللجنة العليا للانتخابات على الحملات الانتخابية، ولكن التقارير المســـتقلة تظهر أن هذه الرقابة لم تتحقق وســـارت في الغالب الحملات الانتخابية خارج القانون وعندما كانت اللجنة العليا للانتخابات تتدخل ســـجلت التقارير التدخلات لصـــالح مرشـــح الحزب الحاكم وضـد اللقاء المشـترك، ومن ذلك من اللقاء المشـترك من إقامة مهرجاناته الانتخابية في أماكن معينة وشـــطب فقرات من برنامجه الانتخابي عند إذاعته ونشـــره عبر وســـائل الإعلام العامة.

تعزيز كفاءة أعضاء لجان الانتخابات واللجان الأمنية ووعي الناخبين:

على الرغم من أن التدريب وإعلام الناخبين كانا أهم إنجازات مشـــروع الدعم الانتخابي، غير أن ذلك لم يحقق الهدف .....، المتمثل بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، إذ أن التدريب لم يوجد الوعي الكافي لدى أعضـــاء لجان إدارة الانتخابات لاحترام القانون وحقوق الناخبين ولم يوجد الوعي الكافي لدى أعضاء اللجان الأمنية لاحترام القانون أيضا وعدم التدخل في العملية الانتخابية، كما أن الإعلام الانتخابي وما تم إلى درجة ما من توعية انتخابية لم يحقق الوعي الكافي لدى الناخبين للتمسك بحقوقهم، حيث سجلت التقارير المستقلة حالات كثيرة من إكراه الناخبين وقبول الناخبين ختيار مرشـــح معين أو التصـــويت بالإنابة عن الناخبين أو الاقتراع العلني، عدم الســـماح بممارسـة الاقتراع أو إيقافه، نقل لجان انتخابية إلى مواقع غير التي حددتها اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، عدم تشميع الصناديق وعدم إغلاقها بمحاضر موقعة من جميع المكلفين، تدخل أعضاء اللجان الأمنية في العملية الانتخابية وأعمال الإكراه والخروج على القانون.

- عكست مرحلة الفرز وإعلان النتائج ضعف واضح في كفاءة الإدارة الانتخابية على الصعيدين المحلي والمركزي، وقد ســـجلت التقارير زيادة عدد البطائق المفروزة عن عدد الناخبين المقترعين، ..... البيانات الخاصـــة بالمقيدين وعدد ونســـبة من أدلوا بأصـــواتهم، حيث أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في 2006/9/21م بأن نســـبة المشـــاركين في الاقتراع بلغت 47,5% وتغيرت النســـبة في يوم 9/22 إلى 55.1% وفي يوم 2006/9/23 إلى 65.2%، ارتفاع عدد

الأصـــوات الباطلة خلال يوم واحد بصـــورة كبيرة إذ أعلن يوم 2006/9/22 أن الأصـــوات الباطلة (3166) صـــوتاً وفي اليوم التالي 2006/9/22 وثم إعلان النتيجة النهائية للانتخابات الرئاسية مع استبعاد الأصوات الباطلة من التركيبة النسبية للنتيجة النهائية لمرشحي الانتخابات الرئاســية خلافاً لأحكام المادة (108/و) من الدســتور، وتم إعلان نتائج الانتخابات الرئاســية ولكنه لم يتم إعلان نتائج الانتخابات المحلية إلاّ بعد مرور ما يقرب من ثلاثة أســـابيع، وهذه الأمور مجتمعة أضـعفت مصـداقية العملية الانتخابية مما جعل أحزاب المعارضـة تتحفظ على صحة النتائج المعلنة واعتبارها النتائج أمراً واقعاً ونتيجة من نتائج القوة.

ونعتقد أن ما أعاق تحقيق المشـروع لكل أهدافه وخاصـــة ألهداف الغائية المتمثلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة يرجع بالأساس إلى أسباب خارج المشروع مع جود أسباب تتعلق بالمشروع، ولعل أهم الأســباب الخارجة عن مشــروع الدعم تتمثل بوجود إســتراتيجية انتخابية تعتمد التحكم بنتائج الانتخابات سـلفاً من خلال الغش والتزوير، ووجود جهاز إداري وفني لدى اللجنة العليا للانتخابات والاســـتفتاء وفروعها تم توظيف العاملين فيه دونما إعمال المعايير القانونية المتمثلة بالكفاءة والتأهيل، ولم يتم التوظيف على أســـاس المنافســـة، وإعمال معيار مناهض للمعايير القانونية في التوظيف، المتمثل بمعيار الولاء للحزب الحاكم والأجهزة الحكومية. وفيما يتعلق بالمعوقات التي ارتبطت بالمشروع نفسه تجدر الإشارة إلى معوقات ثلاثة:

الأولى: غياب الشـفافية وعد معرفة طرف أسـاسـي في العملية الانتخابية بالدعم ومراحله ومكوناته مما جعل تنفيذه متحرراً من الرقابة المجتمعية.

الثانية: ضـعف الرقابة على التنفيذ، حيث لم نجد مبررات واضـحة لعدم تنفيذ المهام المناطة باللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، مثل: إقامة شبكة الاتصـالات، ومتابعة التعديلات التشـريعية، التقسيم الانتخابي قبل إجراء انتخابات 2006م، ولم نجد تفسـيراً أيضـــاً لعدم إنجاز مشــروع الدعم لإقامة مركز التدريب الإقليمي والمركز الإعلامي.

الثالث: الاختيار غير الســـليم للمنظمات غير الحكومية الشـــريكة في الدعم والتوعية الانتخابية والمدنية.

الخلاصة والتوصيات

مما تقدم نخلص إلى أن مشروع الدعم الانتخابي كان ناجحاً بالإجمال ومن منظور الأهداف العملية المباشرة والمهام قصيرة المدى، وخاصة فيما يتعلق بتحسين القدرات الفنية والإدارية لدى موظفي اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، وتمكين اللجنة من طباعة أوراق الاقتراع وجعلها تحت سيطرتها وإشراف المشروع مباشرة على شراء الأحبار، الأمر الذي ترتب عليه تقليل الشك في وجود عمليات تزوير نتيجة لطباعة أوراق الاقتراع لدى أجهزة حكومية أو شراء الأحبار من قبل اللجنة مباشرة أو عبر مؤسسات حكومية.

وثمة جزء من الدعم حقق للجنة العليا للانتخابات قدرات مستدامة إلى حد ما مثل أجهزة الكمبيوتر وآلات الطباعة والتدريب على تشغيل أجهزة الحاسوب وتعليم اللغات الأجنبية. ومن أجل تحقيق أهداف المشروع بعيدة المدى والمتمثلة بإيجاد إدارة انتخابية كفؤة على الصعيدين المركزي والمحلي، وفي توفير شروط إجراء انتخابات حرة ونزيهة، نوصي باستكمال تنفيذ مهام المرحلة الثانية المتمثلة، بإنجاز بناء شبكة الاتصالات التي تربط اللجنة العليا للانتخابات بكافة الفروع، دعم تطوير العملية التشريعية بإصلاح التشريع الانتخابي من خلال التعديلات الدستورية والقانونية، على ضوء توصيات المؤسسة الدولة للأنظمة الانتخابية الصادرة عام 2005م وتوصيات بعثة الاتحاد الأوربي للرقابة على انتخابات 2006م ومبادرات الأحزاب المتعلقة بالإصلاح التشريعي للانتخابات، إقامة مركز التدريب الإقليمي، إقامة المركز الإعلامي. ونقترح اعتماد مرحلة ثالثة للدعم تحقق الاستدامة في قدرة الإدارة الانتخابية وتحقيق الهدف العام للمشروع المتمثل بالانتخابات الحرة والنزيهة، وتعزيز مشاركة المرأة ودعم دور المجتمع المدني، ومن أجل ذلك نوصي بما يلي:

1- دعم توفير القدرات البشرية للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وفروعها وأن يتم التوظيف وفقاً للمعايير والشروط المحددة في قانون الانتخابات العامة والاستفتاء، ودعم تدريبهم.
2- دعم إنشاء السجل المدني في كل أنحاء اليمن ويكون الأساس للسجل الانتخابي.
3- دعم إيجاد النظام الإلكتروني للبصمة والصورة والتصويت وإعلان النتائج.
4- دعم التوعية الانتخابية والمدنية، على أن يقدم هذا الدعم لمنظمات المجتمع المدني وتشمل المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الانتخابات أويكون لها نشاط يتعلق بالتربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان ولها فاعلية مشهودة ومراكز أكاديمية وأحزاب سياسية

تلتزم بأهداف التوعية، ويكون الدعم للجنة العليا للانتخابات مقتصـــراً على الإشـــراف على الرسائل عبر وسائل الإعلام العام.

5- دعم إدخال التثقيف الانتخابي والمدني في مناهج التعليم.

6- دعم تدريب المراقبين المحليين من المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية.

7- دعم تحويل إدارة المرأة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء إلى قطاع.